- مقدمة -

إن من سمات هذا العصر التطور المذهل و السريع ، و أصبح العالم نتيجة هذا التطور و كأنه بلد واحد متداخل الحدود ، و على الرغم من المزايا الحسنة التي يتصف بها هذا التقدم العلمي ، إلاَ أن أهم مظهر سلبي لهذا التقدم يتركز في الجريمة المنظمة بعناصرها الجديدة التي تمثل خطرا كبيرا يواجه الدول كافة ، سواء كانت دولاً متقدمة أو نامية ، وقد كانت الجريــــة المنظمة تعتبر ظاهرة قديمةبدأت من جرائم قطع الطريق إلى أن وصلت كما يطلق عليها في السابق جماعات المافيا سواء كانت مافيا إيطالية أو أمريكية أو روسية و كانت أخطارها قليلة نسبيا وتستهدف دول محددة.

لكن في السنوات الأخيرة ومع نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة وما شهده العالم من تغيرات كثيرة اقتصادية وسياسية واجتماعية وانفتاح اقتصادي وحرية للتجارة وتلاشي معظم حدود الدول (كالاتحاد الأوروبي) وسهولة تنقل الأشخاص والبضائع بين الدول ليصبح العالم قرية واحدة كل ذلك أدى إلى تطور الجريمة المنظمة وانتشارها لتصبح عابرة للحدود الوطنية وخطراً يهدد معظم دول العالم ، ولاسيما الدول النامية كالدول العربية وذلك لقيامها بتقديم التسهيلات الاقتصادية كافة لجذب رؤوس الأموال والمستثمرين وهو ما يكون على حساب رقابة مصدر هذه الأموال ،

إضافة إلى استغلالها لتطور وسائل الاتصال الحديثة كالشبكة العنكبوتية والأقمار الصناعية لصالح أنشطتها وجرائمها التي تسعى من ورائها إلى تحقيق الربح ، كتجارة المخدرات والسلاح والآثار والتحف والإتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية وغسيل الأموال وغيرها من الجرائم .

ولا يقتصر أثر الجريمة المنظمة على الصعيد الدولي بل يتعداه ليهدد الأمن والاستقرار داخل الدول وذلك لعدم ترددها في استخدام وسائلها لتحقيق أغراضها من عنف وتهديد ورشوة ، وهو ما يؤدي إلى فشل النظام السياسي والإداري في الدولة ، فضلا عن نشرها الفساد بين أفراد المجتمع .

كما تقوم عصابات الجريمة المنظمة بتوظيف الأموال الطائلة التي تحققها في السيطرة على الاقتصاد أو على قطاع منه، وتخفي أنشطتها غير المشروعة بالاستعانة بذوي الخبرة في مختلف المجالات كالقانون والاقتصاد والمحاسبة وهو

ما يؤدي في النهاية إلى التأثير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول ، وزعزعة الأمن والاستقرار فيها وبالأخص في الدول النامية وهذا ما جعل دول العالم وهيئة الأمم المتحدة تعطي لهذه الجريمة أهمية كبيرة .

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الموضوع في خطورة الجريمة المنظمة العابرة للحدود ، و التي تعتبر من أهم التحديات التي تواجه الدول كافة ، و من جهة أخرى فإنها ترتبط باهتمامات أخرى تسعى الدول إلى تحقيقها كالتنمية المستدامة ، حيث لا يمكن الوصول إليها دون القضاء على الجريمة المنظمة . حيث تصرف الدول أموالا طائلة من خلال التجنيد البشري و المادي في مختلف الميادين سواء كانت أمنية أو قضائية لمواجهة هذه الجريمة .

أسباب اختيار الموضوع :

هناك عدة أسباب تدفع الباحث إلى الكتابة في موضوع ما و البحث في جوانبه ، و إن من جملة ما دفعني من الأسباب للغوص في هذا الموضوع ما يلي :

-أسباب ذاتية :

*أننا معنيون به ، باعتبارنا عرضة للمخاطر الناجمة عن مختلف أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود . و ما لها من تأثير على مختلف المجالات التي نتصل بها .

*الرغبة في توضيح مختلف جوانب الجريمة المنظمة العابرة للحدود و تبيان أهم ملامحها ، لعلنا نساهم في وضع لبنة واحدة في صرح مكافحة هذه الجريمة ، أو إيقاظ ضمير ما أو إنقاذ روح بريئة . أو إثراء مراجع هذا الموضوع .

* الرغبة في البحث في هذا المجال و ربطه بالدراسة التي تخصصنا فيها و هي القانون الدولي العام .

*كذلك من الأسباب الذاتية التي دفعتني لاختيار هذا الموضع هو قربه من وضعي المهني كمحامي ، حيث ارتأيت أن موضوع الجريمة المنظمة العابرة للحدود يدخل في الاختصاص و هو جدير بالدراسة و البحث .

-أسباب موضوعية :

* يعتبر موضوع البحث من المواضيع التي أفرزتها آثار العولمة ، مع سرعة و سهولة الاتصال ، و زيادة موجات العنف و انتشار الفساد و الرشوة ، و الرغبة في الإثراء غير المشروع باستعمال كل وسائل العنف و التهديد من طرف الجماعات الإجرامية المنظمة ، التي أصبحت تسيطر على مختلف أنحاء العالم بتغلغلها داخل المؤسسات السياسية و الاقتصادية .

*إن الجريمة المنظمة تشكل أخطر أنماط الجرائم في العصر الحديث ، و إن مخاطرها و آثارها لا تقتصر على الدولة أو الدول التي ترتكب فيها ، بل تتجاوز الحدود الإقليمية للدولة الواحدة [1].

* الجهود الدولية المختلفة الراهنة التي تبذل لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود من حيث دراستها و تحليلها و تبيان أنماطها و اتجاهاتها كونها مشكلة تواجه العالم بأسره [2].

*تعتبر الجريمة المنظمة من أكثر المشاكل الأمنية خطورة ، حيث تهدد استقرار العلاقات الدولية ، و الأمن الداخلي للدول [3].

* حداثة الاهتمام بهذا الموضوع نسبيا على الصعيد المحلي و العربي [4].

أهداف موضوع البحث :

يهدف بحثنا إلى تحليل جملة من النقاط المتعلقة بالجريمة المنظمة أهمها :

-توضيح حقيقة المنظمات الإجرامية و ما تتمتع به خصائص تجعلها قادرة على كسر كافة الحواجز و التغلغل داخل الأنظمة الاقتصادية و السياسية و الأمنية .

-كما حاولنا تسليط الضوء بالتفصيل على أهم اشكال الجريمة المنظمة ، و تبيان أهم الجهود التشريعية المبذولة على المستوى الدولي لمكافحتها و كذلك جهود الجزائر المبذولة في مكافحة هذه الأشكال بصفة خاصة و الجريمة المنظمة عموما .

-الهدف من الموضوع كذلك إبراز أشكال التعاون و التنسيق الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود ، و كذلك إبراز دور المنظمات الإقليمية و مساهمتها في تحقيق التعاون الدولي لمكافحة هذه الجريمة ، بالإضافة إلى ما سبق ذكره فإن تجسيد التعاون الدولي لا يمكن أن يتحقق بدون تنفيذ و تطبيق الإجراءات المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة على المستوى الداخلي تطبيقا لأحكام المعاهدات و الاتفاقيات التي عقدت لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود .

[1] كوركيس يوسف داوود ، الجريمة المنظمة ، الطبعة الأولى ، عمان :الدار العلمية الدولية و دار الثقافة ،2001م ، ص 11.

[2] المرجع السابق ، ص 12 .

[3] محمد جهاد البريزات ،الجريمة المنظمة " دراسة تحليلية " ، الطبعة الأولى دار ، عمان : الثقافة للنشر و التوزيع ،2008م ، ص 15 .

[4] المرجع السابق ، ص16.

الدراسات السابقة :

تناولت كتابات سابقة موضع الجريمة المنظمة ، كما تناولت كتابات أخرى جوانب معينة من هذا الموضوع الواسع و المعقد و المتشابك . يمكن تقسيمها إلى طائفتين :

-الطائفة الأولى –تتضمن كتبا أو دراسات خصصها أصحابها لذكر الجريمة المنظمة العابرة للحدود بحذ ذاتها أي أنه تمت معالجة الجريمة المنظمة من خلال أهم ملامحها و الجهود الدولية المبذولة لمكافحتها ، و أمثلة تلك الكتب و الدراسات :

* الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، لمحمود شريف بسيوني

* الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، للباحثة نسرين عبد الحميد نبيه

*الجريمة المنظمة التعريف و الأنماط . لعبد الفتاح مصطفى الصيفي و آخرون

*أبحاث حلقة علمية حول الجريمة المنظمة و أساليب مكافحتها . لمجموعة من المؤلفين

* الجريمة المنظمة ،لعبد الأحد يوسف سفر

* الجريمة المنظمة ، من إعداد كوركيس يوسف داوود . الدار العلمية الدولية – دار الثقافة .

* الجريمة المنظمة ، لجهاد محمد البريزات

*مذكرة ماجستير تحمل عنوان" الجريمة المنظمة و سبل مكافحتها" أنجزت من طرف سرير محمد . جامعة الجزائر. عام 2003م .

*مذكرة ماجستير بعنوان " الجريمة المنظمة وسياسة المكافحة في التشريع الإسلامي والقانون الجنائي" . (دراسة مقارنة بين أساليب الوقاية والمكافحة في التشريع الجنائي الإسلامي والأنظمة الجنائية المعاصرة لجريمة تهريب المخدرات) . للباحث محمد بن سفر بن عبد الخالق الشمراني ،عام 2001م ، تم عرضها من طرف عبد الحفيظ بن عبد الله المالكي في مجلة البحوث الأمنية ، العدد الثالث و العشرون. عام2002م.

- الطائفة الثانية – تتضمن نوعا آخر من الدراسات ، حيث ركزت على الجرائم الواقعة داخل نطاق الجريمة المنظمة العابرة للحدود كجريمة الإتجار في المخدرات و جريمة غسل الأموال و جريمتي الإتجار في البشر و تهريب المهاجرين ، و من أمثلة تلك الكتب و الدراسات ما يلي :

*الكيان القانوني لغسل الأموال لمحمد عبد الله أبوبكر سلامة .

*طبيعة عمليات غسل الأموال و علاقتها بانتشار المخدرات لعادل حسن السيد

*الإرهاب و المخدرات لمحمد فتحي عبد

* الاتجار في البشر بين الاقتصاد الخفي و الاقتصاد الرسمي لسوزي عدلي ناشد

*أطروحة دكتوراه بعنوان جريمة غسل الأموال " دراسة مقارنة " . من إعداد علواش فريد . جامعة محمد خيضر بسكرة . 2009/2008م .

*مذكرة ماجستير بعنوان مكافحة الإجرام الاقتصادي و المالي الدولي ، أنجزت من طرف مختار شبيلي . جامعة البليدة . عام 2004 م .

*مذكرة ماجستير بعنوان تحديد نظام تسليم المجرمين . أنجزت من طرف فريدة شبلي . جامعة أمحمد بوقرة . بومرداس . 2007-2008م .

إشكالية البحث :

تمكن العالم من تحقيق انتصارات متعددة في مجالات مختلفة . خاصة منها المتعلقة بالمجال العلمي و التكنولوجي، حيث تمكنت للبشرية من إيجاد عدة حلول لإشكالات خطيرة ، أسهمت هذه الحلول بقسط كبير في خدمة الإنسانية.

بالموازاة عرفت الجريمة و العنف تطورات خطيرة جدا نتيجة لظروف سياسية، اقتصادية، اجتماعية، دينية، ثقافية و عرقية إلى غير ذلك من الظروف التي أصبحت تشكل خطرا على المجتمعات في كل أنحاء العالم.

من هنا يتشكل محور هذه المذكرة و المتمثل في تبيان ماهية الجريمة المنظمة العابرة للحدودو إبراز أهم ملامح هذه الظاهرة التي تهدد كيان الإنسان و المجتمع بأكمله . الأمر الذي أدى بالدول منفردة و المجتمع الدولي لأن يبذلوا مجهودات لمواجهة هذه الظاهرة في إطار التعاون الدوليو الإقليمي ، يجب معرفتها و إبراز أهمها .

مناهج البحث :

حاولنا استخدام مختلف المنهاج العلمية بغية إعداد هذا البحث ، و من بين هذه المناهج :

- المنهج التاريخيحيث وظفناه في الفصل الأول لتبيان الظروف المحيطة بنشأة الجريمة المنظمة و تبيان تطورها عبرالعصور إلى يومنا هذا و نشأة المنظمات الإجرامية و تطورها .كما استخدمناه في الفصل الثاني لتبيان التطور التاريخي لأشكال الجريمة المنظمة ، حيث تحيط بكل شكل ظروف تاريخية معينة و مختلفة و تتبع تطور موقف

المشرع الجزائري تجاه تلك الجرائم . كما وظفنا المنهج التحليلي في الفصل الثالث لما تكتسيه الجهود الدولية المبذولة من طرف المنظمات الدولية و فروعها أو المنظمات الإقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة من طابع تاريخي تطور عبر عدة مراحل و فترات زمنية

- المنهج الوصفي : حيث وجب علينا في البحث خلال مختلف فصوله التدقيق في الظروف المحيطة بالجريمة المنظمة وأشكالها، و وتحديد آثارها و تبيان سبل و وسائل مكافحتها .

- المنهج المقارن: حيث اعتمدنا على هذا المنهج في الفصلين الأول و الثاني ، فيما يخص التعريفات القانونية للرجيمة المنظمة و أشكالها ، من خلال التطرق إلى التشريعات المقارنة كالتشريع المصري و الفرنسي و الكندي...الخ .

- المنهج التحليلي القانوني: حيث اعتمدنا عليه في تحليل أشكال الجريمة المنظمة و عددها و بيئتها . كما استخدمناه في دراسة المصادر المتاحة و تفسير مضمون و محتوى المواثيق القانونية الوطنية و الدولية المتعلقة بالجريمة المنظمة .

الصعوبات :

إن الخوض في هذا الموضوع الحيوي الخطير قد رافقه صعوبات بالغة تمثلت في صعوبة الاطلاع على المصادر لأصلية من كتب و دراسات أجنبية التي تتناول الموضوع من زاويته القانونية إذا استثنينا الوثائق الأممية التي تضمنت اتفاقيات ومعاهدات عالمية تختص بمكافحة أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود . كذلك و رغم توفر المراجع العربية المتعلقة بالجريمة المنظمة .

إلا أننا واجهنا صعوبات تتعلق بغربلة المعلومات الصحيحة التي تناولتها هذه المراجع العربية التي حاولت ترجمة الوثائق الأممية و جمعها و تحليلها . كذلك واجهنا مشكل نقص المراجع و الدراسات المتعلقة بالتشريع الجزائري في مواجهة الجريمة المنظمة . دون أن نسنى مشكل تضارب المعلومات التي تحصلنا عليها من خلال مختلف المراجع أو الدراسات التي عنيت بموضوع الجريمة المنظمة . كما واجهتنا صعوبات أخرى تتعلق بتشعب موضوع البحث و وسعه .

خطة البحث :

نحاول في هذه المذكرة تسليط الضوء على الجريمة المنظمة من خلال تبيان خصائصها و أركانها و ذاتيتها التي تميزها عن غيرها من الجرائم ، و إبراز آليات التعاون الدولي بشأنها و اتخاذ التدابير و الوسائل القانونية اللازمة لمكافحتها .

و بناء على ما تقدم سنتناول تقسيم المذكرة إلى ثلاثة فصول نخصص الفصل الأول لدراسة ماهية الجريمة المنظمة العابرة للحدود .و ذلك من خلال تتبع التطور التاريخي لظاهرة الإجرام المنظم ، و إشكالية تعريف الجريمة

المنظمة ، ثم تسليط الضوء على أركانها وخصائصها و عوامل ظهورها و المخاطر الناجمة عنها ،كذلك تطرقت إلى ذاتية الجريمة المنظمة من خلال تمييزها عن مختلف الجرائم المشابهة لها ، والتعرض لأهم التنظيمات الإجرامية . أما الفصل الثاني فسنتناول فيه الأنشطة الداخلة في نطاق الجريمة المنظمة ، حيث تناولنا بالدارسة الوافية أهم أشكال الجريمة المنظمة من غسل الأموال و اتجار في المخدرات بطريقة غير مشروعة ،كذلك تطرقنا إلى الإتجار غير المشروع في البشر و تهريب المهاجرين .

في حين سنكرس الفصل الثالث للتعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة .حيث سنبرز جهود هيئة الأمم المتحدة و بعض المنظمات الإقليمية كجامعة الدول العربية و الاتحاد الأوروبي و غيرها من المنظمات ، ثم نتطرق إلى التعاون الشرطي الدولي من خلال منظمة الإنتربول و اليوروبول و أخيرا نتناول بالدراسة أهم الوسائل الإجرائية التي تضمنتها أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة لعام 2000م و بعض الاتفاقيات العالمية الأخرى المتعلقة بمختلف أشكال الجريمة المنظمة .

وقد أنهينا بحثنا بخاتمة تتضمن النتائج المستخلصة مما سبق التطرق إليه ، كما حاولنا إدراج بعض التوصيات أو الاقتراحات المتعلقة بالموضوع .